

العولمة وانعكاساتها في تطوير أداء الوحدات المحلية وتحسين تنمية

المجتمع المحلي في دول العالم الثالث

Globalization and its repercussions on developing the performance of local units and improving community development in third world countries

أمين بولنوار

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

amine.boulenour@univ-tlemcen.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2025/01/19 تاريخ القبول: 2025/02/27 الكلمات المفتاحية: ✓ العولمة؛ ✓ آثار العولمة؛ ✓ العالم الثالث؛ ✓ البلدان النامية؛	العولمة هي نمط اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي مع نموذج غربي متطور نقل تجربته من حدودها إلى عولمة الآخر. العولمة مدعومة بالتطور التقني ، مما يسهل إلى حد كبير تدفق المعلومات وانتشار السياسات في جميع أنحاء العالم ، والبلدان النامية لديها حصّة كبيرة من تفاعلات العولمة
Article info	Abstract :
Received 19/01/2025 Accepted 27/02/2025 Keywords: ✓ globalization; ✓ implications of globalization; ✓ third world; ✓ developing countries;	Globalization is an economic, social, cultural and political pattern with an evolving Western model that has taken its experience out of its borders to the globalization of the other. Globalization is supported by technical development, which greatly facilitates the flow of information and the spread of policies around the world, and developing countries have a large share of globalization interactions.

ومن خلال معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالعملة وإشكالية التنمية في دول العالم الثالث يتم التوصل إلى أن الدول النامية تتفاعل وبشكل سلبي عمقت تبعية هذه الدول للغرب، وفاقمت من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي تشكل تحديات جسيمة أمام دول الجنوب وهذه التحديات والمخاطر تتفاوت بين مخاطر اقتصادية وأخرى اجتماعية ثقافية وثالثة سياسية وكلها ترتبط بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية تنميط العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته بشكل أحادي بما يتناسب ومصالحها وغاياتها، مما يستوجب وضع استراتيجية من طرف دول العالم الثالث لمواجهة هذه التحديات وإحداث تنمية حقيقية في جميع المستويات.

مفهوم العملة :

برز مصطلح العملة في التسعينيات عقب انهيار المعسكر الشيوعي وتراجع الحلول الاشتراكية في كل من الدول النامية والمتقدمة ومع هذا التحول، ظهرت السياسة الأمريكية كقوة مهيمنة، خاصة في ظل الفراغ الذي خلفه سقوط الاتحاد السوفيتي. وقد اعتمدت هذه السياسة على فرض آليات التحكم والتوجيه عبر المؤسسات والهيئات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، مما أدى إلى وصفها بمصطلح "الأمركة". ولقد ساهمت عدة عوامل، سياسية واقتصادية على حد سواء، في بروز هذه الظاهرة. وقد تعددت الآراء بشأن نشأتها؛ فهناك من يراها ظاهرة قديمة تعود جذورها إلى التاريخ الإنساني، مستدلين بأمثلة مثل انتشار الفكر الفلسفي اليوناني، ثم الحضارة والقوانين الرومانية، وصولاً إلى هيمنة الحضارة الرومانية في حقبة مختلفة. (بول هيرست جراهام طومبون 2001)

فالعملة هي الانتشار الثقافي أو الحضاري لشعب ما بين الشعوب الأخرى، و لقد ساهم تفشي هذه الظاهرة العديد من العوامل منها ما هو مفهوم شامل من حيث معانيه و مظاهره على جميع الشعوب و الأمم و هكذا و بتعدد الآراء و الاتجاهات كثرت النقاشات لذلك سوف نتطرق لهذا الموضوع .

فمن بين المصطلحات الأكثر شيوعاً هو مصطلح العملة الذي كثر الحديث عنه ليس على المستوى الأكاديمي و أيضاً في الأوساط السياسية و الإعلامية المختلفة، فالعملة مشتقة من العالم. (الجابر محمد عابد 1989) و معنى العالمية اي تتحد كل شعوب العالم في جميع أواصرها على نحو واحد و في هذا الصدر يعرف الدكتور صادق العظم : " العملة تعني وصول نمط الإنتاج الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة الى عالمية دائرة الإنتاج " و هذا يعني حسب رأيه رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملة النمو . و عرفها الكاتب الفرنسي دولفوس: " بأنها تبادل شامل و إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول أساسه الى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها و هي نموذج للقرية الكونية الصغيرة ملغية المسافات و مقدمة المعارف دون القيود " .

و مهما تنوعت تعريفات العملة و اختلفت فإن التعريفات الأكثر استخداماً لدى الباحثين العلميين السياسيين تنقسم الى أربعة أقسام:

العملة باعتبارها مرحلة تاريخية :

حيث يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو نظرية و هي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سيادة الوفاق التي سارت في الستينات بين القطبين المتصارعين (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي)

العملة باعتبارها انتصار القيم الأمريكية :

أحسن تعبير عن هذا التعريف هو كتاب المفكر الأمريكي "فوكوياما" في كتابه " نهاية التاريخ " والذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي و من وراء الكتلة الشرقية انتصارا حاسما للرأسمالية .

و بقدر ما نحن بصدد عملة تحيد تدخل الدولة و تحد من تدخلها و من المعطيات الاقتصادية و السياسية التي تميز بها العالم في الفترات الأخيرة ما يلي: (سمير أمين 2007).

تفكك الاتحاد السوفياتي و تراجع النظام الاشتراكي كقطب ثان يحاول تحقيق التوازن القطبي على الصعيد العلمي .

بروز سوق عالمي جديد يدعو الى دمج مختلف بلدان الشمال و الجنوب و هو ما يسمى بظاهرة عملة الاقتصاد الذي يسير السيرورات الإنتاجية و العمليات المالية و ان هذه الظاهرة نجمت عن خصائص اقتصادية أساسية للرأسمالية تتمثل فيما يلي (Chems Eddine chitour 2002

التوزيع السياسي للشركات متعددة الجنسيات فمن بين 500 شركة متعددة الجنسيات 526 منها موجودة في و.م.أ أو اليابان، فرنسا و إيطاليا و بريطانيا . و قد نتج عن هذه الوضعية تكريس الهيمنة على الاقتصاد العالمي و ذلك بتشكيل اتحادات دولية رأسمالية متحركة تتقاسم العالم و مهما يكن من امر فمفهوم العملة لم يحسم بعد فهي تعبر عن واقع اقتصادي (بول و جراهام مرجع سابق)، ثقافي و ايديولوجي مختلف عن الليبرالية .

عوامل و أسباب ظهور العملة:

يمكن إرجاع بروز ظاهرة العملة الى مجموعة من العوامل ثقافية، اجتماعية، سياسية : (سالم توفيق النجفي 2009).

العوامل الاقتصادية:

انخفضت القيود على التجارة و الاستثمار و كانت بمثابة اول خطوة نحو تحرير التجارة المؤلفة من الصناعة و المنتجات الزراعية و الخدمات إلى جانب حقوق الملكية الفكرية، و قد لعبت منظمة الجات و بقية المؤسسات الدولية حوالي 200 مليار سنويا خلال الفترة 1993-1996 أما عن الدول العربية فبرامج الإصلاح الاقتصادي و التغلب على مشاكلها الاقتصادية مركزة على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و تطوير الأسواق المالية، لكن رغم هذه الإصلاحات بقيت الإصلاحات المالية العربية جد محدودة اذا ما قورنت بالأسواق المالية الدولية حيث بلغت التدفقات النقدية الصافية لمجموع الدول العربية سنة 1991 حوالي 18.9 مليار في حين بلغت مجموع التدفقات الرأسمالية لدول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية حوالي 221 مليار دولار سنة 1998 . (ميشيل تشو سودوفسكي 2000)

يشير الباحثون إلى أن تفضيل دول جنوب شرق آسيا على الدول العربية يعود إلى الأداء الضعيف للأسواق المالية العربية، وحادثة عهد هذه الأسواق، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول العربية. من جهة أخرى، تُعد العملة الاقتصادية نتاجاً لعوامل عدة، أبرزها التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال خلال النصف الثاني من السبعينيات والثمانينيات. ففي تلك الفترة، شهد العالم ثورة تكنولوجية أدت إلى تطور هائل في مجالات الاتصال، الإعلام الآلي، والمعلوماتية. وقد أسهم ذلك في تقليص تكاليف النقل وتحسين سرعته بفضل ظهور تقنيات حديثة، مثل شبكات الكمبيوتر.

كما كان للتكنولوجيا وانتشار المعلومات والمكتبات العلمية والفكرية دور كبير ومتزايد في تعزيز الإعلام والاتصال. واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا، مثل شبكة الإنترنت، جعل العالم أشبه بقرية صغيرة تتدفق فيها المعلومات بسرعة فائقة. (مايك فيذرستون 2000)، على سبيل المثال، انخفضت تكلفة المكالمات الهاتفية بحوالي 60 ضعفاً منذ عام 1930، بالإضافة إلى ظهور تقنيات مثل الفاكس وشبكات الكمبيوتر. هذا التطور التكنولوجي المذهل ساهم بشكل كبير في زيادة سيولة الأسواق المالية. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تحقيق تكامل الأسواق المالية الدولية، حيث أصبحت تشكل القناة الأساسية لتدفق الأدوات المالية بين مختلف دول العالم (خباية عبد الله، بوقرة رابح، 2009).

العوامل السياسية:

إن السياسة المحصورة دائماً ضمن نطاق محلي و معزولة عن التطورات و التأثيرات الخارجية، و هي من أبرز اختصاصات الدول القومية التي تحرص كل الحرص على عدم التفريط فيها، غير انه كما كان للعوامل الاقتصادية الدور الفعال في ظهور العولمة لعبت العوامل السياسية نفس الدور و يمكن اختصار هذه الأسباب في النطاق التالي: (ميلود بن غربي 2008).

إعادة النظر في طبيعة النظم السياسية و التخلي عن النظم الشمولية و تشجيع النظم الديمقراطية المفتوحة و التي تعمل على تحرير الفرد و احترام حقوق الإنسان و الانفتاح على مختلف الثقافات.

اختراق ممارسة السيادة النقدية و المالية عن طريق تحرب الشركات العالمية مما تفرضه الدول من سياسات نقدية و مالية كالتهرب من دفع الضرائب او تهريب رؤوس الأموال و الفوائد خارج الوطن الأم.(ميلود غربي نفس المرجع).

محاولة تعويض السيادة الوطنية بالسيادة الإقليمية كما في حالة الاتحاد الأوروبي او مجموعة ماستريخت و التي تهدف الى إقامة دول أوروبية في مواجهة القوى المهددة لها من داخل او خارج القارة الأوروبية.

و هكذا تبدو العولمة السياسية في تقليص دور الدول و فعاليتها و اعتبار الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية. فالعولمة السياسية تعني نقلاً لسلطة الدولة و اختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم و توجيهه و هي بذلك تحل محل الدول و تهيمن عليها.(Ghalion 1999)

ليس من قبيل المصادفة أن يكون مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن. فقد جعلت الولايات المتحدة من نفسها محوراً للعلاقات السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية على مستوى العالم. تتجلى مظاهر العولمة السياسية في فرض سياسة القوة العظمى والقطب الوحيد، ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية (محمد الأرنؤوط، 2000). ومع ذلك فإن تحقيق عالم بلا حدود سياسية ليس عملية تلقائية، بل يرتبط بظهور قوى عالمية وإقليمية ومحلية جديدة تنافس الدول خاصة في مجال صنع القرار السياسي. ويمكن القول إن العولمة السياسية تمثل إعلاناً لنهاية سيادة الدول التقليدية وحدودها، مع السعي لتحقيق تكامل جغرافي وسياسي. هذا الواقع يمنح الولايات المتحدة مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مظلة الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان. (أنطوني جيندر 2003).

ج- العوامل الثقافية :

تكن في هيمنة الثقافة الأمريكية على العالم طبقا لما يراه اغلب الباحثين و يرر الكتاب الأمريكيون ان هناك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى مما مكن الثقافة الأمريكية من سيطرتها على هذه الثقافات، و قد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ان سوق الثقافة الراقية و الرفيعة محدودة و بالتالي لابد من الترويج لثقافة أكثر انتشار لدى عهدة هوليوود و وكالات الإعلام لتبني هذه المهمة و لأنها تدرك أن للثقافة المتدنية المستوى سوقا أوسع كثيرا من سوق الثقافة الراقية، و هكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصل الى شباب اليوم و أن تصنع ثقافة محدودة للشباب نخب المستقبل .(محسن أحمد الخضيرى 2000).

د- العوامل الاتصالية:

يرتبط الإعلام ارتباطاً وثيقاً بالبنية السياسية الدولية والاقتصادية والثقافية، حيث أصبح عالما بلا حدود، خالياً من القيود القومية أو سيطرة الدول. فقدت الحكومات قدرتها على التحكم في فضائها الجوي، مما أتاح للعولمة الإعلامية المجال للتحرك بحرية، مدعومةً بأكثر من 500 قمر صناعي تدور حول الأرض (خباية عبد الله، مرجع سابق)، وثُبت محتوياتها إلى أكثر من مليار جهاز تلفزيون حول العالم. ورغم هذا الانتشار، فإن نظام الإعلام يفتقر إلى التوازن، حيث تتركز جميع مدخلاته وآليات التحكم فيه في دول شمال الكرة الأرضية. وقد أدى ذلك إلى هيمنة الدول المتقدمة، مقابل تبعية الدول النامية. وفقاً لإحصائيات منظمة اليونسكو، هناك 300 شركة إعلامية كبرى في العالم، تتوزع على 44 شركة أمريكية، و 80 أوروبية غربية، و 49 يابانية.

أما في قطاع الخدمات، مثل المعلوماتية والاتصالات بعيدة المدى، فمن بين 88 شركة رائدة عالمياً، هناك 39 أمريكية، و 19 أوروبية غربية، و 7 يابانية، ما يعكس استمرار الهيمنة الإعلامية للدول المتقدمة.

فالإعلام العولمة هو الذي دفع الناس الى السلوك الاستهلاكي و نشر قيمه و هو الذي يضغط على الحكومات بحجة حقوق الإنسان و يصور للناس ان يدافع عن حقوق الأقليات و عن الحرية و الديمقراطية و على أساس انه إعلام حر بينما في واقع الأمر أصبح جزءا من الأنشطة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الربح من جهة اولى و تقديم الخدمات الأساسية في النهاية الى القوى العظمى، مما ادى الى ضعف الإعلام القومي لكل دول حيث أصبح تابع له يعتمد على ما يقدمه له من صور و بيانات و إعلانات.(سمير أيمن، مرجع سابق)

آثار العولمة :

إن عولمة الاقتصاد تقوم أساسا على تحرير التجارة الدولية، أصبحت اليوم حقيقة لا يمكن تجاهلها، فاتفاقية منظمة التجارة العالمية عتبر النظام الوحيد الذي يحكم قواعد العالم و إجراءات تحرير التجارة الدولية في إطار عالم متعدد الأطراف.(زيد بن محمد الرماني، 2003). ظهور الدور الأمريكي المهيمن بشكل جلي القوة المحورية التي تمثلها الو.م.أ في صياغة خطط و استراتيجيات المواجهة مع الدول العنيدة، و لعل الظاهر أصبحت تفسر بما يسمى بعسكرة العولمة الاقتصادية .

كما تهدف العولمة إلى تجاوز وظائف الدولة والأمة وتفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها، مما يؤدي إلى تقويض أدوار الوطن والمواطنة، وتسعى بذلك إلى تمكين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية العالمية من التحكم في إدارة الاقتصاد العالمي، لتحل محل

الدول في هذا الدور وتهدف هذه الدينامية إلى تعميق تبعية اقتصادات دول الجنوب للنظام الاقتصادي العالمي، مما يعزز اختراقها وتكريس اعتمادها على مراكز القوى الاقتصادية الدولية بأساليب جديدة. (زيد بن محمد الرماني، مرجع سابق).

بالنظر إلى جذور العولمة نجد أنها برزت بشكل واضح بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تحول النظام الرأسمالي إلى نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى إلى ظهور نظام أحادي القطبية وغياب التوازن الدولي. هذا التحول مكّن الولايات المتحدة من فرض سياستها وهيمنتها على العالم، مدعومة بتعاظم قوتها الاقتصادية.

وقد عادت الهيمنة الغربية من جديد مستندة إلى تقنيات المعلوماتية والعالم المفتوح، ومصحوبة بالعلم والثقافة، رغم افتقارها في بعض الأحيان إلى البعد الإنساني كما أن غياب نظام عادل لإعادة توزيع الموارد أدى إلى تركيز هائل للثروة المادية والثقافية في أيدي قلة قليلة من سكان العالم، مما عمّق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. (مارتن و هارولد شومان، 1998).

انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث

لم تعد العولمة مجرد ظاهرة تقتصر على الجانب الاقتصادي أو تسعى لتعميم النمط الاستهلاكي الأمريكي فحسب، بل أصبحت تشمل أبعادًا متعددة، اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وغيرها، بهدف إعادة تشكيل ملامح حياتنا المعاصرة في مختلف المجالات، وقد امتدت تأثيراتها لتشمل حتى الشعوب التي تعاني من مستويات كبيرة من التخلف، وتترك العولمة انعكاسات واسعة النطاق، حيث تُعد دول العالم الثالث من أكثر المناطق تأثرًا بها، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وفيما يلي سنستعرض أبرز الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة على واقع التنمية في هذه الدول.

أولاً: الانعكاسات الإيجابية للعولمة في تفعيل التنمية

إن مؤيدو العولمة يرون أن لها انعكاسات إيجابية على الدول النامية نذكرها في الآتي: (عمران أبو جميلة، 1997).

1- الانعكاسات الاقتصادية:

- يُعد اختيار الدول النامية لاستراتيجية التحول من التخصص في تجارة المنتجات الأولية ذات القيمة المنخفضة خيارًا مقبولا يهدف إلى تعزيز تنميتها الاقتصادية. يتمثل ذلك في دعم المؤسسات المحلية بشركات متعددة الجنسيات، مما يساهم في تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز على تطوير المهارات التفاوضية، واستغلال الفرص المتاحة لكل دولة
- إمكانية خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة بمشاركة رأسمال الأجنبي، ومن ثم زيادة قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، وهي الاحتياطات غالبا ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية، (محمد أحمد الخضير، 2000).

- تحفز الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصاداتها لمواجهة التحديات التي تفرزها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالميا، وزيادة فرص العمل المتاحة، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة

لفتح فرص أكبر للاستثمار، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجالات الغاز والمشتقات البتر وكيماوية والخدمات كالسياحة والنقل. (Claude Manszagol 2003).

- إن الاستمرار في نقل مقر أنشطة التصنيع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية تتيح فرصة رحيمة لتوسيع التجارة، ليس فقط في السلع بل أيضا في الخدمات التي أصبحت قابلة للتداول في شكل متزايد وقد تتجاوز التجارة العالمية في الخدمات مثلتها في السلع خلال عقود قليلة. (Pascal Lamy 2004)

2- الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

- يمكن توظيف المعلوماتية وشبكة الإنترنت كوسيلة فعالة للاطلاع المستمر على أحدث الإنجازات العلمية في مختلف المجالات، سواء الطبية أو الهندسية أو الاجتماعية، شريطة توفر كوادر تمتلك مهارات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. كما يتيح هذا الاستخدام التعرف على التطورات الحديثة واستثمارها في تحسين نوعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على قطاعي التعليم والصحة علاوة على ذلك يساهم هذا النهج في مواجهة التحديات التي تواجه الدول من خلال إيجاد حلول مناسبة، ويعزز من تطور العولمة، مما يُسرّع عملية البحث العلمي ويزيد من فعاليته ..

- حدوث نوع من التكتل بين قوى اجتماعية ذات طابع كوني لها مطالب وأفكار خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة على المستوى الكوني وفيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الإنسانية، وقد عبرت هذه القوى عن نفسها مؤسسيا من خلال الجمعيات الأهلية غير الحكومية. (اسماعيل صبري 1998).

3- الانعكاسات السياسية :

يمكن حصرها في الدعوة إلى تضافر الجهود الإنسانية من خلال تعزيز التبادل التجاري، السلعي والخدمي، إلى جانب تحسين إدارة الموارد البشرية لخدمة المجتمع الإنساني. في ظل العولمة، ازداد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وأصبحت التزامات الدول تجاه حقوق وواجبات مواطنيها محط تركيز متزايد. وبذلك، تحول موضوع حقوق الإنسان إلى جزء أساسي من القانون الدولي، مما يعكس أولوية هذا المجال في سياق العلاقات الدولية . (السيد ياسين 1999)، إضافة إلى تمكن منظمات حقوق الإنسان في العالم الثالث، من عمل مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسيات، تضم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في العالم، ومؤسسات التمويل الغربي، وتعد هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى العالم. (Jean Ziegler 2002)

ثانيا: الانعكاسات السلبية للعولمة في عرقلة مسار التنمية

رغم إيجابيات العولمة، إلا أنها تنطوي على مخاطر وسلبيات عديدة، مما دفع بعض المجتمعات إلى تشكيل حركات مناهضة لها. ومن أبرز الانعكاسات السلبية للعولمة على دول العالم الثالث ما يلي:

1- الانعكاسات الاقتصادية:

- الضغط على حكومات دول العالم الثالث، فإمبراطورية العولمة بمعناها الاقتصادي الاستعماري الجديد التي تقوم القوى الكبرى في العالم من خلالها بدور رئيسي في الضغط على حكومات دول العالم الثالث وتوجيه سياستها نحو تحقيق مصالحها الذاتية بإيهامها بأساليب ووسائل وسبل مختلفة ليمكنها الاستمرار في الحكم من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وتكبير الدول بشرط تحد من حريتها بالإضافة إلى استغلال المشكلات الاقتصادية والإدارية للدول للتدخل في شؤونها، والضغط عليها عن طريق تقديم المعونات والقروض المشروطة، وإجبارها على إقامة القواعد العسكرية للحفاظ على بقاء النظام القائم فيها إلى أطول فترة ممكنة عن طريق إثارة الاضطرابات الداخلية. (سيار الجميل 2000).

- للعولمة تحديات كبرى على الدول العربية، وذلك لأنها ترافقت باختيار حلم التنمية الوطنية المستقلة، وتعميق التبعية الاقتصادية لمعظم الدول العربية للغرب، ويتزامن ذلك مع تدهور حال الصناعة الوطنية في الدول العربية، وفي ظل هدر الثروة النفطية العربية وتدمير البيئة . أسعار الصرف والمديونية الخارجية، أدى ربط الكثير من الدول النامية لعملائها بالعملات الرئيسية إلى آثار على تدفقات التجارة الخارجية، وشرط التبادل بسبب تقلب الأسعار بين العملات الدولية الرئيسية، كما تحدثت أسعار الصرف آثارها عندما تكون بنية العملات المتعلقة بالتزامات خدمة الدين غير منسجمة مع بنية العملات المكونة لعائدات التجارة، ويظهر ذلك بوضوح في حالة بلد تكون أغلبية عائداته من التجارة مقومة بالدولار الأمريكي في حين أن التزاماته غير مقومة بالدولار هنا يلعب سعر الصرف دورا كبيرا وتصبح إدارة المديونية الخارجية. (رمزي زاي، 1999).

إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة بالنفط الذي يعد مصدرا رئيسيا واستراتيجيا لكثير من الدول العربية ، حيث يتم إضعاف أهميته كسلعة ، حينما تم استثناءه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية أسوة بتجارة المعلومات من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليها من الدول المستهلكة . رغم رفع شعار الحرية الاقتصادية في ظل العولمة، فإن الدول النامية تجد نفسها أمام عراقيل كبيرة بالنظر إلى حجم القيود والحوافز المفروضة على أهم عنصر إنتاجي لها، وهو عنصر العمل، وتعدد أشكال هذه الحوافز من تأثيرات الدخول، عدم تكافؤ الشهادات، المراقبة الصحية والأمنية، وهذا في الوقت الذي تنساب فيه رؤوس أموال الدول المتقدمة بدون مراقبة . إن تأثير العولمة على حركة اليد العاملة ضعيف جدا، فقد سجلت ندوة القاهرة للسكان سنة 1994 أن الأفراد الذين يعيشون خارج بلدان ولادتهم يقدر ب 125 مليون نسمة أي 3 بالمائة فقط من سكان العالم. (غسان العزي، 2000).

- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، حيث بلغت نسبتهم على سبيل المثال في سنة 1995 في بوركينا فاسو % 51 ، وفي نيبال بآسيا % 45 ، وفي هايتي % 96. بأمريكا اللاتينية % 25.5 ، وفي مصر % 11.3 .

- العمالة الرخيصة وجه آخر من أوجه أزمة الإفقار العالمية هذه، حيث إن العمالة الرخيصة في الدول الكثيفة السكان، مثل الصين وبنغلاديش ، التي يحصل عمالها على رواتب وأجور أقل من غيرهم، دفعت الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأميركية إلى توجيه

استثماراتها وصناعاتها إليها، وهو ما ترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة والفقر، في ظل تراجع مستوى الاستثمارات في الكثير من الدول الأخرى. (فريد هالدي، 1998).

- الخصخصة المتمثلة في بيع جزء أو كل أسهم القطاع العام الحكومي إلى شركات أو مساهمين أجانب تحت مسمى البحث عن شريك استراتيجي وهذا التوجه العالمي وإن كانت فيه إيجابيات في الدول الرأسمالية ذات الاقتصاد الحر، فإن له مخاطر مستقبلية على الاقتصاد الوطني في الدول النامية، خاصة سيطرة رأس المال الأجنبي على المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والمصادر الطبيعية والاتصالات، وكذلك على بعض الخدمات، حيث إن شروط ومبادئ الخصخصة هي السماح للمستثمر الأجنبي بتملك % 100 من أسهم الشركات والمؤسسات الوطنية.

2- الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

- تُسهم العولمة بشكل ملحوظ في ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول وذلك بسبب السياسات التنموية التي تنتهجها في هذا العصر، إذ تركز هذه السياسات على تعزيز الكفاءة الإنتاجية من خلال استبدال القوى العاملة بالتقنيات الحديثة، مما يتعارض مع الجهود المبذولة لاستيعاب العمالة، وينتهي الأمر بتفاقم مشكلة البطالة بشكل عام. كذلك تُعد الخصخصة إلى اعتبار نتائج العولمة، عاملاً رئيسياً في تفاقم البطالة بالدول العربية ويتأثر مستوى البطالة المرتبط بالخصخصة بعدة عوامل، أبرزها حجم المشروعات التي تُنقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، حيث قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى طبيعة تقنيات الإنتاج المستخدمة في تلك المشروعات ومدى اعتمادها على العمالة البشرية.

كما و لقد انعكست العولمة على مستوى التشغيل و استخدام قوة العمل في المنطقة العربية عن طريق استخدام التطور التقني مما قلل من الاعتماد على اليد العاملة بصفة عامة و خاصة اليد العاملة ذات المهارة الضعيفة ، حيث قدرت بنسبة تتراوح بين 30 % و 50 % من طالي العمل وتركزت هذه العمالة في أنشطة محلية غير قابلة للتبادل الدول، مثل أنشطة البناء و التشييد والتجارة الداخلية.(عبد الحسين شعبان، 2003).

إضافة الى الابتعاد عن التمسك بالقيم الدينية، فالعولمة الحديثة تحاول أن تسمو فوق الأديان ممتطية أهدافها ومبادئها ، وهي بتشبيدها هذه المبادئ فوق الدينية إنما تؤثر تهميش المبادئ والأخلاقيات الدينية كافة وبضمنها الأخلاقيات والعقائد الإسلامية بوصفها أخلاقيات غير كونية تخص فئة معينة من البشر فحسب وهكذا تكون عملية انتزاع هذه المبادئ المحدودة بهذه الفئة شرطا مسبقا لدخولها المجتمع الكوكبي المعولم. إن هذا الشرط المسبق ينطوي على تهميش الإسلام برمته لأنه لا يضم كل سكان الأرض، وبهذا يتحول الإسلام إلى عنصر تعويق لمسيرة العولمة كما ينظر إليه دعاة العولمة لذا ينبغي تخطيط غلافها الصلب لكي تتفاعل مع العالم الجديد. (عبد الرزاق الفارس، 2000).

- تهميش الهوية والثقافة الوطنية: تسهم العولمة في تهميش الهوية والثقافة الوطنية من خلال محاولاتها إضعاف القوى التي قد تعترض طريقها. ومع انخيار التجربة الاشتراكية التي كانت تشكل حاجزاً أمام انتشارها، اتجهت العولمة إلى استهداف الثقافات الوطنية والإيديولوجيات الدينية، مثل الثقافة العربية والفكر الإسلامي، التي لعبت دوراً محورياً في تطور المجتمعات تاريخياً.

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للعولمة هو اقتصادي، إلا أن تأثيراتها الاجتماعية والثقافية أصبحت جلية، ولا يمكن تجاهلها، خاصة مع التحولات السياسية العالمية التي ساهمت في تعزيز هذه الانعكاسات وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى وكانت هذه الامتدادات كجسر يصل قوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بإيديولوجيات وهويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة العولمة (Jean Paul Fitoussi 2004)

3-الانعكاسات السياسية: يعتبر المجال السياسي الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطا بالتحولات الاقتصادية، (Claude Manszagol 2003) لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقها فرز الأنظمة السياسية القائمة. ومن بين الانعكاسات السياسية للعولمة على التنمية في دول العالم الثالث مايلي:

- إضعاف سلطة الدولة الوطنية أو إلغاء دورها وتقليل فاعليتها، ما يستهدف تفتيت الوحدة الطائفية وإثارة الفتن داخل الدولة الواحدة كما حدث في السودان. كذلك إضعاف دور الأحزاب السياسية في التأثير في الحياة السياسية في كثير من دول العالم خاصة الدول النامية في الوقت التي بدأت فيه المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية تمارس دورا متزايدا في الحياة السياسية. (عبد المنصف حسين رشوان، 2006).

- محاولة فرض نظام سياسي معين على العالم، فبأنهيار الاتحاد السوفيتي ارتفعت الصيحات في المعسكر الآخر مبشرة بانتصار النموذج الغربي وفلسفته التي يقوم عليها، باعتباره النموذج الأمثل ولكن يجدر الإشارة أنه الشكل الذي يضمن تحقيق المصالح الغربية أفضل مما عداها، وإن البعض يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ قيام نظم ديمقراطية حقيقية في بعض دول العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منها: إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظم والأوضاع القائمة في تلك الدول هي الأنسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الإستراتيجية، وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات وروابط خاصة، كما تحتسب السياسة الأمريكية لاحتمالات أن يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلك الدول وصول قوى وتيارات سياسية لا تتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها إلى سدة السلطة في بعضها على الأقل.

- إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية.

كما تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب إلى مسارح إستراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات، كما جرى في يوغوسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيستان، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة إلى الوراء، وكذلك الأمر في إندونيسيا وأزمة بلدان آسيا الاقتصادية والسياسية وفي باكستان والهند وبنجلاديش وسيريلانكا، وأزمات الدول الإفريقية، ومنها: الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها وصولا إلى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها كما تتفاقم هذه الأزمات في منطقتنا العربية، حيث يتفجر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة، وتتفجر الأزمات الداخلية في الجزائر والسودان واليمن إلى جانب الاحتلال الإمبريالي لفلسطين وللعراق من جهة أخرى. (محمد حسين أبو العلا، 2004).

إن النهوض بالمستقبل الاقتصادي للدول النامية لا يمكن أن يتحقق عبر الاكتفاء بانتقاد النظام العالمي أو الهجوم على نظام التجارة متعددة الأطراف وسلوك رأس المال العالمي، بل يتطلب الأمر تركيزاً على تطوير رؤى وخطط واستراتيجيات اقتصادية محلية تعكس احتياجات هذه الدول، بما يتيح لها بناء اقتصادات قوية ومستقلة مع البقاء مندمجة في النظام العالمي، ويكمن الحل في الاستفادة من مزايا هذا النظام والعمل على تكييف أوضاعها لتعظيم الفائدة من التغيرات الاقتصادية الدولية، مع الحفاظ على مواردها وهويتها الثقافية واستثمار قدراتها التنافسية، فالإكتفاء بالاعتراض لن يؤدي إلى القضاء على الفقر أو تحقيق التنمية.

أما فيما يتعلق بالعالم العربي، فتبرز مشكلته في مواجهة العولمة نتيجة عقود من العزلة والانغلاق على الذات، بفعل أنظمة سياسية ساهمت في تكريس هذه العزلة سواء على مستوى الدول أو الأفراد والجماعات. وقد أدت هذه الوضعية إلى إنتاج أنماط تفكير وممارسات منفصلة عن العالم ومعاييره. ومع الانفتاح الحالي، الناتج عن الضغوط والظروف الخارجية، دون وجود رؤية استراتيجية واضحة أو سيطرة مجتمعية، تواجه المنطقة حالة من التفكك والفوضى، هذا الانفتاح العشوائي يهدد النظم القائمة، بدءاً بالنظام الإقليمي وصولاً إلى النظم الاجتماعية، ويؤدي إلى نزاعات واضطرابات كما هو الحال في العديد من الدول العربية. ما نشهده اليوم من حروب أهلية وصراعات يعكس هذا التفكك، حيث تفتقر المجتمعات إلى قواعد واضحة لإعادة بناء نظمها على أسس جديدة ومستدامة.

أهم التوصيات:

1- يتطلب تحقيق التغيير في البيئة الجيوسياسية الحالية التركيز على معالجة التحديات التي تواجه المنطقة. ورغم أن أهمية العملية الاقتصادية في عصر العولمة لا جدال فيها، إلا أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن السياسة، والمجتمع، والثقافة. وكما كان الاقتصاد مرتبطاً بالسياسة في الماضي، فإنه اليوم بات أكثر ارتباطاً بالجيوسياسية. فالاستقرار لم يعد قضية داخلية فحسب، بل أصبح شأنًا إقليميًا وعالميًا، خاصة في الشرق الأوسط الذي يواجه تدخلات وضغوطاً خارجية متعددة.

2- إعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية، فبعكس ما توحى به الايديولوجيات الليبرالية السائدة، لن يقدم التسليم للقطاع الخاص ولرجال الأعمال والجمعيات أو المؤسسات المدنية أي فرص جدية للتقدم على طريق التنمية الاقتصادية والانسانية من دون وجود عقد وطني قوي يوطر نشاطات الأفراد والجماعات ويثبت الاتساق فيها ويوجهها نحو خدمة أهداف عامة، أو على الأقل يدفعها إلى التكيف مع الأهداف العامة. وبغياب مثل هذا الإطار القوي السياسي والقانوني الذي هو الدولة، لن يقود الانفتاح إلا إلى ازدهار المصالح الخاصة السريعة ونشاطات المضاربة على حساب المصالح

العامة وضدها ويؤدي بالتالي إلى فوضى أكبر بكثير مما هو قائم اليوم.

3- أولوية الإصلاح السياسي. تحت تأثير الأدبيات والأجندات الخارجية يكاد الرهان على إصلاح الأوضاع يتوقف في نظر الكثيرين، وعلى رأسهم السلطات والمؤسسات الدولية، على الرهان على المجتمع المدني، في مقابل التقليل من قيمة المجتمع السياسي بعد إلحاقه بالدولة. والحال أن المجتمع المدني العربي لن يستطيع أن يكون بالفعل منظومة عاملة في خدمة المصالح العامة والمجتمع آكل، وليس وسيلة لتنمية المصالح

الخاصة على حساب المصالح العامة، إلا إذا وجد المجتمع السياسي والبيئة السياسية السليمتين. ويبدو لي، بعكس ما هو سائد، أن تطوير النظام السياسي في البلاد العربية هو شرط

النجاح في تطوير المجتمع المدني وتنشيطه ودفعه إلى لعب دور إيجابي في إعادة هيكلة المجتمعات العربية وتهيئتها للمساهمة النشطة في بناء المجتمع العالمي.

4- ضرورة التركيز على استعادة الهوية الثقافية والتمحور حول الذات، حيث لا يمكن بناء هوية حقيقية من دون هذا الأساس. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك ليس من خلال التشبث بماهية ثابتة أو إرث قديم فقط، وإنما من خلال تعزيز الوعي بالذات وتأكيد إرادة المشاركة الفاعلة في بناء الحضارة الإنسانية المشتركة.

5- تعزيز دور المجتمع المدني ومكانته يتطلب تكامله مع المؤسسات والنخب الحاكمة، وذلك من خلال تطوير الديمقراطية المحلية وتحديد آليات عملها. ولضمان استدامة هذا الدور، يجب على الدولة تقديم الدعم اللازم للمجتمع المدني، مما يتيح له الاستقلال عن المساعدات الخارجية والتجذر في البنية الاجتماعية المحلية.

مشاريع المجتمع المدني وتأطيرها هما شرط تأسيس قاعدة قوية لنشوء مجتمع مدني مختلف عن المجتمع المدني الراهن، المرتبط بمجل سرة المجتمع المدني العالمي، والذي يعزز تبعية العالم العربي للاستراتيجيات وأجندات الدول الكبرى.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- 1/ بول هيرست جراهام طومبون، ما العولمة الاقتصاد العالمي و امكانات التحكم. تر فالح عبد الجبار، الكويت: مطابع السياسة، 2001.
- 2/ الجابر محمد عابد قضايا الفكر المعاصر و العولمة"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- 3/ سمير أمين، الرأسمالية في عصر العولمة ادارة المجتمع المعاصر. الشركة العالمية للكتاب، ط2007، 1.
- 4/ سالم توفيق النجفي "اقتصاد العولمة مقاربات اقتصادية للرأسمالية و ما بعدها"دار النقاش، لبنان، 2009.
- 5/ ميشيل تشو سودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، القاهرة، إصدارات مجلة سطور، ٢٠٠٠.
- 6/ مايك فيذرستون، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠.
- 7/ خباية عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة. مؤسسة شباب الجامعة، ط2009، 1.
- 8/ ميلود بن غربي "مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة"، منشور ارت الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 9/ محمد الأرنؤوط، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، منشورات جامعة آل البيت، عمان ٢٠٠٠.
- 10/ أنطوني جيدنز، عالم جامح، آيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس آظم وحسن ناظم، المرآةالثقافي العربي، بيروت ٢٠٠٣.
- 11/ محسن أحمد الخضير "العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد والإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.
- 12/ زيد بن محمد الرماني، اقتصاد العولمة انبهار أم اختيار. الرياض: مكتبة الرشد للنشر و التوزيع، ط2003، 1.
- 13/ مارتين وهارولد شومان، ترجمة عدنان عباس زآي، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، الكويت سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر 1998.
- 14/ الآثار الاجتماعية للعولمة، ترجمة عمران أبو جميلة، مراجعة هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧.

- 15/ محسن أحمد الخضيرى، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة، مجموعة النيل العربية 2000.
- 16/ اسماعيل صبري عبد الله، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 .
- 17/ السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩ .
- 18/ سيار الجميل، العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2000.
- 19/ رمزي زآي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩ .
- 20/ غسان العزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠ .
- 21/ فريد هاليدى، الاسلام وأسطورة المواجهة، الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.
- 22/ عبد الحسين شعبان، "معاناة المجتمع المدني العراقي من الاستبداد المزمّن إلى فوضى الاحتلال"، المؤتمر الدولي لإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الانسان، صنعاء، يناير، ٢٠٠٤ .
- 23/ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.
- 24/ أنطوني جیدنز، عالم جامع كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت 2003.
- 25/ فيليب تايلور، قصف العقول، ترجمة سامي خشبة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، 2000.
- 26/ السيد ياسين، "العولمة والعولمة"، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 .
- 27/ عبد المنصف حسين رشوان "العولمة وآثارها" (رؤية تحليلية اضافية) المكتب الجامع الحديث ،مصر، 2006 .
- 28/ محمد حسين أبو العلا ، ديكاتورية العولمة : قراءة تحليلية في فكر المثقف ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004 .
- 29/ رضوان جودت زيادة ، " العرب و العولمة بين آليات التحكم الاقتصادي و الرهانات السياسية ، "مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، شتاء 2004 ، العدد 120 .

المراجع الأجنبية

- 1/ Chems Eddine chitour « Mondialisation l'espérance ou le chaos ? Edition ANEP, Algerie, 2002.
- 2/ Claude Manszagol, La mondialisation : Données, mécanismes et enjeux, Armand Colin, 2003.
- 3/ Jean-Paul Fitoussi, La Démocratie et le marché, Grasset et Faquelle, 2004.
- 4/ B. Ghalioun, The Persistence of Arab Autoritarianism, Journal of Democracy, october 2004, Volume 15.
- 5/ Georges Corm, Le Proche-Orient éclaté, 1956-2003, gallimad, Paris, 2003.
- 6/ Jean Ziegler, Les nouveaux maîtres du monde et ceux qui leur résistent, Fayard, 2002.
- 7/ Claude Manszagol, La mondialisation : Données, mécanismes et enjeux, Armand Colin, 2003.
- 8/ Pascal Lamy, La démocratie-monde : pour une autre gouvernance globale, seuil, 2004.
- 9/ B. Ghalioun, « Globalisation, déculturation et crise d'identification », Revista CIDOB, d'Afers internacionals, N° 43-44, Barcelonne, Décembre 1999